ياسامعين

مجـــرد أمنيـــات

شكـر الصـالحي

لست من اولئك الذين ينظرون الى النصف الفارغ من الكأس، بل تعودت على رؤية نصفه الممتلىء، ولكن هذا لايعني اغماض العين عما تراه من مشاهد لاتسر الصديق ولايعني كذلك السكوت عما يجري حولنا من تداعيات وارباكات تسهم في تضييق كوة الامل التي نتطلع الى اتساعها وجعلها سمة من سمات حياتنا الراهنة بعد سنوات من الفجائع والخسارات والانتظارات، ومع اني لست من اولئك الذين يتعجلون تحقق الامال والاحلام العريضة رغم ان العمر لم يعد متسعا لمزيد من الخسائر والمواجع، فها انت تجتاز عتبة الستين ومازال في نفسك شيء من حتى!! اذ ترى بعد خمس سنوات من التغيير ان الاحوال مازالت تسير ببطء سلحفاة هرمة ومازالت الحياة تفلت من بين اصابعك من غير ان تجد طموحك قد تحقق في حياة كريمة تليق ببني الانسان من اقرانك، ومازلت محاصرا بمخالب الحاجة والحرمان، والوقوف طويلا على اعتاب القائمين على شؤونك المختلفة، وأرجو ان لا يفهم القاري أن ماأقوله هنا هو مطالب شخصية بحتة، بل أخذت نفسي مثالا للاخر الذي يعاني ماعانيه، فما عاد في قدرتك التمتع بسفرة سياحية الى خارج بلدك لانك محاصر بشروط منح سمة الدخول لهذا البلد أو ذاك، ومازال جواز سفرك/ Sغير مرحب بحامله، وأنت الذي جبت اقطار الدنيا في سبعينات القرن العشرين بجواز سفر يتوحد كل العراقيين في حمله والتباهي به في المنافذ الحدودية في دول الجوار العربية والإسلامية. ولم يعد بمقدورك وانت الصحفي والأديب الذي يحمل هويات هذه المنظمات منذ اكثر من عشرين سنة ان تجد دار نشر تستقبل مخطوطاتك التي تجاوزت الخمسة. بعد ان اصدرت اكثر من خمسة عشر كتابا في بغداد ودمشق وبابل ومازلت تتمنى وتتمنى ان تشرع سلطة بلادك التشريعية قانونا للتفرغ الادبي يتيح لك ولامثالك الانصراف الكلي للتأليف والابداع بعد ان تتوفر لك مستلزمات الحياة الرغيدة اسوة بعباد الله الذين يسافرون وياكلون باطمئنان وراحة ونعيم ولااظن ان توفير سكن لائق ورواتب مجزية بكثير على الفنانين والصحفيين والأدباء العراقيين وهم الذين لم يدخروا جهدا في سبيل خدمة وطنهم وشعبهم وامل من صميم قلبي ان تتاح لهؤلاء الاعلام ماتاح لزملائهم في اقليم كردستان وبذلك نحقق مانتمناه لكل العراقيين وهذا مايجب ان تسعى له منظماتنا الابداعية المعنية بهذا الشان بجهد ملحوظ. وامل ان لايطول انتظارنا لكي نرى مانطمح اليه وقد تحقق على ارض الواقع وبذلك نكون قد نظرنا لجميع العراقيين بعين واحدة صافية ولنظل نرى ألكاس وقد امتلأ نصفه على آمل أن يمتلئ كله في قابل ايامنا.

وماازال جواز سفرك/ Sغير مرحب بحامله، وأنت الذي جبت اقطار الدنيا في سبعينات القرن العشرين بجواز سفر يتوحد كل العراقيين في حمله والتباهي به في المنافذ الحدودية في دول الجوار العربية والإسلامية. ولم يعد بمقدورك وانت الصحفي والأديب الذي يحمل هويات هذه المنظمات منذ اكثر من عشرين سنة

قضية ومسؤول

الى الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء رجاء

بغداد / المدى

بعث الينا المواطن علي صابر محمد الذي يشغل مركز مدير الشؤون المالية في وزارة الاتصالات والذي يشير فيها الى ان لجنة التحقق من اعادة المفصولين السياسيين المشكلة من الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء قد قررت الغاء تعيينه كمفصول سياسي وسحبت الحقوق التي منحت له مستندة في ذلك إلى قرار محكمة الثورة المنحلة في مفارقة عجيبة فمن جهة يقول القرار بانه (علي صابر) عضوا في الحزب الشيوعي العراقي ومن جهة اخرى تحكم عليه بالسرقة!!ويبدو ان اللجنة الموقرة قد التزمت جانب اللجنة الثانية منتزعة بذلك حقوق المواطن بما في ذلك السياسية باعتباره مقارعا لنظام الطاغية وتضمنت رسالته نص اعتراضه على قرار اللجنة ننشره نصا عسى ان تعيد اللجنة النظر في قراراتها وفق معايير جديدة فلا تحرم الناس حقوقهم التي دفعوا من اجلها دماءهم واعمارهم

نص الرسالة

الى/ لجنة التحقق من اعادة المفصولين الساسيين

م/اعتراض

اشارة الى قراركم المرقم ٧٣٠/ ٢٠٠٨/٤/٦ المتضمن عدم شمولي باحكام قانون المفصولين السياسيين المرقم ٢٤لسنة ٢٠٠٥اود ان ابين مايلي:

١-ان احد اركان كل جريمة هو الباعث لها فان كان الباعث بدوافع المنفعة الشخصية فان اركان الجريمة العادية تكون كاملة ومستوفية للشروط وتطبق بحق المتهم المادة المخصصة له اما اذا كان الباعث لها سياسياً والعمل يندرج ضمن الانشطة الساسية فيجب ان تكون مادة الحكم سياسية حيث ان العمل السياسي لا يقتصر على الانتماء الى احزاب المعارضة والعمل باجواء مكيفة بل بصراع الارادات ونزف الدم ومقارعة الظلم بكل الوسائل خاصة ان مظالم النظام البائد فاقت كل التصورات وسببت بتراكمها مبرر كل العمل لاسقاطه،وخير دليل على كون الباعث في قضيتي هو العمل السياسي ماورد نصا وبشكل واضح وصريح في قرار التجريم (وظهر من خلال التحقق بانهم ينتمون الى القيادة المركزية للحزب الشيوعي وان مسؤولهم (ابو كريم) قد ابلغهم بان الحزب امرهم بالسرقة)الا يكفي هذا التوضيح لقراءة القضية بانها ذات باعث سياسي سيما انها كانت تستهدف ضرب اوكار النظام الدكتاتوري، ومدون في قرار التجريم بان الاحالة الى محكمة الثورة جرت من قبل رئيس الجمهورية فهل ان رئيس الجمهورية متخصص باحالة القضايا العادية الى المحاكم؟ واذا كانت القضية عادية لماذا لم تحل الى المحاكم الجنائية اسوة بالجرائم العادية، واذا كانت محكمة الثورة عادلة وقراراتها معتمدة لماذا تمت محاكمة رئيس محكمة الثورة المجرم عواد البندر وصدر بحقه حكم الاعدام في العراق الجديد؟اليس هذا اعتراف بان المحكمة كانت مسخرة للنيل من الخصوم الساسيين للنظام؟علما بان التحقيق جرى في قصر النهاية المعروف (الهيئة التحقيقية الثانية)لذا فان الاعتماد على مادة الحكم يعتبر خطأ فادحاً.

٢-ان الكثير من الذين اعدموا في زمن النظام المقبور وبعض الموجودين حاليا من القادة السياسيين صدرت بحقهم احكام وفق مواد العمالة والتجسس لحساب جهة اجنبية واعدموا تهربا من الخدمة العسكرية وهذه جرائم عادية ومخلة بالشرف حينذاك فهل ان اللجنة سترفض استشهادهم او تطعن بولائهم السياسي؟لا اعتقد ذلك لانها مقتنعة بانهم كانوا معارضين للنظام الظالم الذي كان موغلا ومتفننا في الحاق الاذى بالسياسيين بشتى الطرق بضمنها الصاق التهم العادية بهم برغم الاشارة الصريحة بكونهم سياسيين

٣-ان المشرع عندما اراد انصاف المتضررين بموجب هذا القانون اشار الى المفصولين لاسباب سياسية ولم يقل المحكومين بمواد حكم سياسية وعليه فان الهدف منه بحث عن القضايا التي طابعها او ملامحها او مضمونها او مفرداتها سياسية اما الاكتفاء بمادة الحكم فهذا يعني النظر الى القضية من زاوية واحدة ضيقة وسلب وتجريد القانون من محتواه ويعني التعامل مع الملفات بنفس المنظار ومعايير محكمة الثورة سيئة الصيت وبذلك تكون لجنة المفصولين السياسيين في مجلس الوزراء قد وقفت مع محكمة الثورة باصطفاف واحد وكاننا لا زلنا في عهد النظام السابق ونخضع لنفس القوانين التعسفية والكيل بنفس المكيال وكانك يازيد ما غزيت،وهذا يتناقض وصورة العهد الجديد الذي يسعى لانصاف المظلومين واحقاق الحق

٤-استنادا الى ماورد اعلاه ولكون القانون منحني حق الطعن بالقرار ارجو التفضل باعادة دراسة قضيتي والنظر اليها من زاوية سياسية لنمنح العراق الجديد وجهه المشرق وابعاد شبح الظلم والاستبداد والتعسف عن الدولة الجديدة لذا فانني اعترض على قراركم اعلاه مع فائق التقدير

علي صابر محمد

٢٠٠٨/٤/٢٣

تقرير

متعاقدو وزارة الاعلام المنحلة

مجلس الوزراء انصفهم والمالية تقرر انهاء خدماتهم!

بغداد- كريم الحمداني

منذ ايلول ٢٠٠٤ توقف الراتب الشهري –الدفعات- عن موظفي العقود في وزارة الاعلام المنحلة ،وكل هؤلاء يعيلون عوائل وكان هذا المرتب يكفل لهم جزء من متطلبات الحياة كالايجار والمصروف اليومي وسبق ان حصلت موافقة مجلس الوزراء على ضم منتسبي وزارة الاعلام الى ملاك وزارة الثقافة بموجب الكتاب المرقم٨٤٨٩ في ٢٠٠٥/ ٨/١١ ولكن الامر شمل من كان يعمل على الملاك الدائم فقط وبقي من كان يعمل بصفة عقد من دون أي مورد لاسيما ان اغلبهم تم التعاقد معهم من قبل تشكيلات الوزارة المذكورة منذ سنوات كالصحفيين والاعلاميين والاداريين والفنيين وغيرهم ولظروف الحياة الصعبة وللحاجة الماسة.

يقول رعد حميد سعيد كنت اعمل بوظيفة مصمم في احدى الصحف لفترة تجاوزت الثلاثين عاملا اذا اضفنا لها سنوات الخدمة العسكرية وكل خدمتي كانت بصيغة العقد ولي في ذلك اسبابي الخاصة وكان هناك قرار ينص على تمتع موظف العقد بكل مايحصل عليه قرينه موظف الملاك فضلا كان راتب العقد اكثر من راتب الملاك بالنسبة لحالتي لي عائلة كبيرة واسكن بالايجار كان علي ان اعمل في اكثر من مكان حتى اتدبر معيشة عائلتي ،وبعد سقوط النظام السابق وحل الكثير من الوزارات والدوائر ومنها وزارة الاعلام وتشكيلاتها بعدها عمد بريمر انذاك بتخصيص رواتب على شكل دفعات لموظفي الدولة ومن ضمنها الوزارات والدوائر المنحلة ومن بينها وزارة الاعلام وتشكيلاتها وشملت الجميع من كان يعمل على الملاك او بصيغة عقد وقد تسلمنا اكثر من دفعة بالدولار وبعدها بالدينار ولكن منذ ايلول ٢٠٠٤ وقفت وزارة المالية هذه الرواتب دون سبب مقنع. نطالب مجلس النواب والحكومة باعادتنا الى الخدمة اسوة بزملائنا الملاك او احالتنا على التقاعد واستغرب قصي حسن صحفي رياضي من موقف وزارة المالية تجاه العاملين بصيغة العقود في صحف ومجلات وزارة الاعلام المنحلة خاصة العاملين بذات الصيغة في وزارات اخرى واصلوا عملهم او في الاقل يتقاضون الراتب مثل منتسبي الجيش السابق او التصنيع العسكري او وزارة الصناعة والمعادن وبقية الوزارات حيث تم تثبيت العقود على الملاك حسب الحاجة والذي لديه خدمة تؤهله على التقاعد تم احالته فلماذا لم تساو وزارة المالية بين الموظفين وما مصير مئات العوائل الذي توقف مرتبها في هذه الظروف الصعبة نطالب وزارة المالية بانصافنا ولانريد اكثر، وقال مضر هاتف علي المولى موظف استعلامات في مقر الوزارة لادري أي ذنب اقترفته حتى اعاقب بقطع راتبي وانا اعيل اطفالاً معاقين يحتاجون الى الرعاية الصحية فضلا عن تأمين المصاريف الحياتية الاخرى ولي خدمة كبيرة بصيغة العقد ،اناشد الحكومة ايجاد صيغة مناسبة لاعادتنا الى الخدمة او احالتنا على التقاعد وانتشالنا من العوز والفقر، اما يعرب رعد فزع احد موظفي العقود فقال قدمت طلب باسم جميع موظفي العقود من صحفيين واعلاميين واداريين وفنيين الى رئيس الوزراء عن طريق وزير الثقافة بتأريخ٢٠٠٨/٣/٤ طلبت فيه شمولنا برعاية الدولة وان يأخذ موضوعنا بعين الاهمية واعادتنا الى العمل اسوة بزملائنا موظفي الملاك وقرار مجلس الوزراء واضح باعادة الجميع اذ لايخفى عليكم بأننا بأمس الحاجة للراتب الشهري الذي توقف منذ ايلول ٢٠٠٤ ولحد الان.وقال الصحفيون جمال عبد ناموس وكريم صاحب ومؤيد عبد الزهرة والمصورالصحفي كريم عبد الزهرة ان لديهم خدمة طويلة تجاوزت الثلاثين عاما بالاعلام بصيغة العقد ولكل منهم سببه في عدم تعيينه على الملاك يأملون من مجلس النواب والحكومة النظر لاوضاع هذه الشريحة التي تضم اكثر من (٢٠٠) صحفي واعلامي واداري وفني خدموا العراق من خلال عملهم الاعلامي وهذه الاعداد تقف خلفها عوائل والكثير من هؤلاء اما مريض او لم يجد فرصة عمل مناسبة لمواجهة متطلبات الحياة ،يطلبون من وزارة المالية اولا شمولهم بقرار مجلس الوزراء الواضح والصريح المتضمن ضم جميع منتسبي وزارة الاعلام المنحلة الى وزارة الثقافة بلا تفرقة او اجتهاد وهو حق مشروع بعد هذه الخدمة الطويلة واذا كان الأمر يتعلق بوجود درجات وظيفية نقول أحيلونا على التقاعد. اما الدكتور علي عويد عضو لجنة الاعلام فقال ان قرارمجلس الوزراء المرقم٨٤٨٩ في ٢٠٠٥/ ٨/١١ المتضمن ضم موظفي الاعلام الى وزارة الثقافة يشمل الجميع دون تفرقة ولكن وزارة المالية كان لها رأي بفصل موظفي العقود عن الملاك ونأمل من الوزارة ان تعيد النظر في هذا الاجراء واعادة من يريد العودة الى الخدمة واحالة من يطلب التقاعد اسوة ببقية الوزارات والدوائر المنحلة.

رسالة العدد

وزير الصحة رجاءً

بغداد/ المدى

نتيجة تعرضي الى حادث كان السبب في كسر ساقي اليسرى والجميع يعلم انه في مثل هذه الظروف ينسى الشخص حمل المستمسكات الرسمية بسبب حالة الارباك والسرعة لنقل المريض الى المستشفى ولكن ان تطلب منك عاملة الخدمة هوية او أي اوراق رسمية مهمة تعيق علاجه وتزيد الالم وهذا ماحدث في مستشفى الكرخ العام العيادة الاستشارية كنت بحاجة الى مقعد (كرسي متحرك) لعدم استطاعتي السير وبحثنا عن (المقعد المتحرك) ووجدنا احدى عاملات الخدمة تقول يجب الاتفاق اولا مع المسؤول عن الكرسي المتحرك وكانت العاملة المسؤولة ترفض اعطاءنا المقعد الابعد اعطاءها الهوية وسالتها اليس هو من ضمن المستلزمات الخاصة بالمستشفى؟ قالت نعم ولكن هو يخصني واذا تركته ياتي غيري وياخذه وانتم تلاحظون كل(عامل خدمة) مسؤول عن مقعد ولا يمكن التجاوز عليه واذا حدث ان اختفى يمكننا تميزه بوضع اشارة تكون هي الدليل لاثبات ملكية المقعد ونظرا لعدم اعطائها هوية قدمنا لها مبلغ من المال قالت هذا قليل اريد خمسة الاف دينار لانكم قد تتاخرون وبهذا انا لااحصل على شي؟

وما يحدث امام الكوادر الطبية والمنتسبين في المستشفى وكل يتصرف حسب ما يحلو له وبعد مناقشة مرهقة معها جاءنا عامل ومعه مقعد وقال انا مستعد الذهاب والبقاء معكم حتى اكمال فترة العلاج والتجبيس مقابل ثلاثة الاف دينار وافقنا على الاتفاق وكان الرجل متعاونا معنا لانه سهل دخولنا الى غرفة الطبيب لانه كما يقول لدية خدمة خمسة وعشرون عاما في المستشفى والجميع يعرفه ولكن لان يوم السبت هو عطلة رسمية والدوام يكون بنسبة خمسين بالمئة ولكثرة الحوادث المختلفة كان الازدحام شديداً جدا على العيادة الاستشارية \شعبة الكسور ولا يوجد غير طبيب اختصاص واحد ومعالج امام اكثر من ستين مريضاً من اعمار مختلفة من اطفال وشباب وكبار السن لاجراء الفحص والتشخيص ولااعلم كيف يمكن الانتظار في اروقة المستشفى وهي تفتقد الى ابسط الشروط الصحية والنظافة (حدث ولاحرج) واعقاب السكائر مرمية على الارض والنشرات معلقة على الجدران تحذر المواطنين من التدخين؟وبعد الذهاب الى غرفة الاشعة اصابني نوع من الذهول والخوف على ما شاهدته الجدران ملطخة بالسواد جراء تراكم الاوساخ والمروحة السقفية لايمكن ان تكون صنعت في عصرنا الحاضر لكثرة العناكب التي تعشش عليها وغيرها من الامور التي لايمكن الحديث او الكتابة عنها.

وبعد ذلك ونتيجة تجوالنا في اجزاء مختلفة من المستشفى من اجل تجبيس ساقي المكسور ولكثرة الازدحام على غرفة التجبيس في العيادة الاستشارية كانت فكرة (سائق الكرسي المتحرك)ان نذهب الى الطوارئ لمساعدتنا والوصول الى هناك يجعلك تتطلع على جميع الاجزاء الداخلية للمستشفى بعض الممرات تعاني من طفح المياه وعندما سألت لماذا المياه متراكمة هنا كانت الاجابة بسبب طفح بعض مياه البرادات لانها تملأ من مياه الاسالة وتنسى الحنفية مفتوحة فيحدث ذلك وللعلم فقط ان هذا المستشفى كان ضمن خطة اعمار المستشفيات ولكن ما تراه لايدل على ذلك بتاتا بعض الجدران التي كان اكساءها بالمرمر قد خلعت ولااحد يعلم السبب؟

وكان استقبال الممرضة في قسم الطوارى وبالصراخ وكيف تاتون الى هنا حتى لو كان القسم الاول مزدحمة ولن اقوم بالتجبيس حاولنا ان نشرح لها الامر وان الازدحام شديد في القسم الاول قالت هذا الامر مايخصني وحتى اذا وافق الطبيب لن اوافق عودوا(من حيث اتيتم)وذهبت الى الطبيب وكان صوتها مرتفع جدا وكانها لم تقرأ يوما لافتة (الهدوء لراحة المرضى) طلب منها الطبيب تقديم المساعدة لان عدد الموظفين قليل وذهب بنفسه الى العيادة الاستشارية وشاهد الزخم الكبير عليهم ولن يؤثر عليها اذا قدمت المساعدة وهنا اصبح عددنا مايقارب الخمسة اشخاص نحتاج الى التجبيس وقسم الطوارى تابع الى مستشفى الكرخ العام وضمن البناية؟ ولكن الممرضة تصر على عدم تجبيس المرضى القادمين من العيادة الاستشارية حتى لو لم يكن عندها عمل.

وعدنا من حيث اتينا وانتظرنا ما يقارب الساعتين ويجب وتحمل الألم ولولا اصرار الذين معي على تجبيس ساقي لهربت نعم لان منظر الغرفة الخاصة بالتجبيس لو ترسم صورتها بمخيلتك عبارة عن غرفة الارضية يغطيها الجص الابيض القديم والجديد (والسدية)تجلس عليها وتخرج وانت محمل بثقل ملابسك جراء ما تلاصق بها من الجص والماء المستخدم في التجبيس يكون في جليكان كان يستخدم لحفظ دهان المولدات والماء قليل جدا ويستخدم لتجبيس ثلاثة الى اربعة اشخاص فهل يمكن تخيل الموقف.

وعندما جاءني الدور كنت قلقلة جدا والمساعدة (الممرضة)تصرخ وتقول لقد تعبنا وقالت الى حد هذا الوقت الثانية عشر ظهرا وانا لم استطع الفطور والتعب والارهاق لايسمح لها بذلك حتى انها لاتستطيع اخراج النقود من حقيبتها؟؟

ولولا انني بحاجة الى تقرير طبي يقدم الى مؤسستي لما ذهبت الى هناك ولكن ماذا يفعل المواطن المريض اذا لم يكن لديه ثمن ايجار المقعد المتحرك او مبلغ الفطور والغداء ليقدمه الى الممرضين رفقا بمرضانا يا مستشفى الكرخ.

هـــذا مـــا يحـــدث في مـــستـــشفـــى الكـــرخ!

مشاهدات

الشارع الذي يقع بمحاذاة الجامعة المستنصرية بحاجة الى اهتمام وعناية اكثر ونتمنى على امانة بغداد ان تقوم باستبدال اشجار النخيل المتيبسة بشتلات بديلة

نظام

ما يثير الانتباه ان اصحاب سيارات النقل في ساحة الطيران يلتزمون بالنظام من الصباح وحتى الرابعة عصرا وما بعدها لانظام وينفرط عقدهم باستدراج الركاب من خارج الكراج وعلى مرأى من الاجهزة المروية

تكسرات

صراحة لم نعد نرى انابيب مياه الشرب وهي تنضح الماء الصافي جراء التكسرات التي تحدث لها مثلما كان عليه الامر من قبل

زنازين

عديد من المدارس في مدينة الصدر وخاصة تلك التي خصصت للاناث من المدارس المتوسطة والثانوية تبدو للرائي وكانها زنازين معتقل بعد ان سدت فتحاتها بقضبان الحديد فهل من طريقة غير طريقة القضبان

نظارات

لا نعلم راي اطباء العيون والجهات الصحية عندنا في ظاهرة انتشار بيع النظارات الطبية لدى باعة الارصفة وهل تندرج تحت طائلة الممنوعات

صورة وتعليق

بعد خروجهم من الامتحان

عدسة سعدالله الخالدي